

روح المعاني

الواقعة اختلف الناس فقال بعضهم : إنه كان كاذبا فقتلناه حقا وتردد آخرون فقال بعضهم : إن كان هذا عيسى فأين صاحبنا وإن كان صاحبنا فأين عيسى ! وقال بعضهم : الوجه وجه عيسى والبدن بدن صاحبنا وقال من سمع منه إن الله تعالى يرفعني إلى السماء وقالت النصارى الذين يدعون ربويته عليه السلام : صلب الناسوت وصعد اللاهوت ولهذا لا يعدون القتل نقيصة حيث لم يضيفوه إلى اللاهوت ويرد هؤلاء إن ذلك عند اليعقوبية القائلين : إن المسيح قد صار بالاتحاد طبيعة واحدة إذ الطبيعة الواحدة لم يبق فيها ناسوت متميز عن لاهوت والشيء الواحد لا يقال : مات ولم يمت وأهين ولم يهن .

وأما الروم القائلون : بأن المسيح بعد الاتحاد باق على طبيعتين فيقال لهم : فهل فارق اللاهوت ناسوته عند القتل فان قالوا : فافرقه فقد أبطلوا دينهم فلم يستحق المسيح الربوبية عندهم إلا بالاتحاد وإن قالوا : لم يفارقه فقد التزموا ماورد على اليعقوبية وهو قتل اللاهوت مع الناسوت وإن فسروا الاتحاد بالتدريج وهو أن الإله جعله مسكنا وبيتا ثم فافرقه عند ورود ماورد على الناسوت أبطلوا آلهيته في تلك الحالة وقلنا لهم : أليس قد أهين وهذا القدر يكفى في إثبات النقيصة إذ لم يأنف اللاهوت لمسكنه أن تناله هذه النقائص فان كان قادرا على نفيتها فقد أساء مجاورته ورضى بنقيصته وذلك عائد بالنقص عليه في نفسه وإن لم يكن قادرا فذلك أبعد له عن عز الربوبية وهؤلاء ينكرون إلقاء الشبه ويقولون : لا يجوز ذلك لأنه إضلال وردة أظهر من أن يخفى ويكفى في اثباته أنه لو لم يكن ثابتا لزم تكذيب المسيح وإبطال نبوته بل وسائر النبوات على أن قولهم في الفصل إن المصلوب قال : إلهي إلهي لم ترتكبنى وخذلتنى وهو ينافى الرضا بمر القضا ويناقض التسليم لأحكام الحكيم وأنه شكى العطش وطالب الماء والانجيل مصرح بأن المسيح كان يطوى أربعين يوما وليلة إلى غير ذلك مما لهم فيه إن صح مما ينادى على أن المصلوب هو الشبه كما لا يخفى .

فالمراد من الموصول مايعم اليهود والنصارى جميعا لفي شك منه أى لفي تردد وأصل الشك أن يستعمل في تساوى الطرفين وقد يستعمل في لازم معناه وهو التردد مطلقا وإن لم يترجح أحد طرفيه وهو المراد هنا ولذا أكدته بنفى العلم الشامل لذلك أيضا بقوله سبحانه : ما لهم من علم الا اتباع الظن والاستثناء منقطع أى لكنهم يتبعون الظن .

وجوز أن يفسر الشك بالجهل والعلم بالاعتقاد الذي تسكن اليه النفس جزما كان أو غيره فالاستثناء حينئذ متصل واليه ذهب ابن عطية إلا أنه خلاف المشهور وما قيل : إن اتباع الظن ليس من العلم قطعا فلا يتصور اتصاله فمدفوع بأن من قال به جعله بمعنى الظن المتبع

وما قتلوه يقينا الضمير لعيسى عليه السلام كما هو الظاهر أى ما قتلوه قتلا يقينا أو متيقنين ولا يريد أن نفى القتل المتيقن يقتضى ثبوت القتل المشكوك لأنه لنفى القيد ولأمانع من أنه قتل فى ظنهم فانه يقتضى أنه ليس فى نفس الأمر كذلك فلاحاجة إلى التزام جعل يقينا مفعولا مطلقا لفعل محذوف والتقدير تيقنوا ذلك يقينا وقيل : هو راجع إلى العلم وإليه ذهب الفراء وابن قتيبة أى وما قتلوه العلم يقينا من قولهم : قتلت العلم والرأى وقتلت كذا علما إذا تبالغ علمك فيه وهو مجاز كما فى الأساس والمعنى ما علموه يقينا وقيل : الضمير للظن أى ما قطعوا الظن يقينا ونقل ذلك عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما والسدى وحكى ابن الانبارى أن فى الكلام تقديمًا وتأخيرًا وأن يقينا